كما ان ادراك البصر هو انطباع صورة المبصر في القوة الباصرة وشبه ذلك جزئي
من جزئيات المعرف كأن يقال مثلا العلم كما ادركناه الواجد نصبه لا شيء
واما التعريف بالقسمة فهو تمييز المعرف عما يشاركه بطريق التقسيم كأن
يقال مثلا تعريف العلم الاعتقاد اما جازم او غير جازم والثاني الظن والجا
زم اما مطابق للواقع او غير مطابق والثاني الجهل المركب والمطابق اما ثابت
لا يحتمل النقيض او غير ثابت والاول العلم والثاني التقليد فخرج من التقسيم
ان العلم هو الاعتقاد الجازم المطابق الثابت والحاصل ان التمثيل والتقسيم كلاهما
من التعريف بالخاصة فيندرجان في الرسم ولذا اسقطهما الناظم وكذا
اللفظي يرجع في التحقيق الى التعريف بالخاصة فانه اذا قيل ما الحنطة
فمعناه ما مدلول الحنطة فاذا قلنا هي القمح فمعناه هو الحب المسمى
بالقمح فالمسمى بالقمح خاصة للحنطة فالاولى للناظم ان لو اسقطه ايضا
اللفظي كما فعل صاحب المختصر لاندراجه في الرسم وبعد الكلام على انواع
المعرف اشار الى شروطه فقال **وشرط كل ان يرى مطردا منعكسا**
اي يشترط في كل معرف ان يكون مطردا اي مانعا وان يكون منعكسا اي جامعا
وفي الحاصل يجب ان يكون المعرف مساويا للمعرف في الصدق كما مر اه ان
يصدق كل منهما على كل ما يصدق عليه الاخر من الافراد فلا يكون المعرف بالكسر
اعم من المعرف ولا اخص منه كما لا يكون مباينا له بالاولى ولو فيما شايع كونه اعم
يكون مطردا والمراد هو التلازم في الثبوت اي كلما وجد المحدود وجد الحد
اذ لو كان اعم لم يلزم من وجوده وجوده لاحتمال ... يلزم ان لا يدخل فيه
شيء من غير افراد المحدود فيكون مانعا وبامتناع كونه اخص يكون منعكسا
والمراد بالانعكاس عكس المراد بالاطراد وفسره العضد بالعكس المستوى
له كلما وجد المحدود وجد الحد فيلزم ان لا يخرج شيء من افراد المحدود عن
الحد فيكون جامعا وفسره ابن الحاجب بالتلازم بالانتفاء اي كلما انتفى

الحد انتفى المحدود وذا الذي يتبع كون الحد اخص اذ لا يلزم من نفي الاخص نفي الاعم
فانه واحد وتعبير العضد موافق لاطلاق العكس لغة وللعرف ايضا لما ذكره
المحلي حيث يقال كل انسان ناطق وبالعكس وكل انسان حيوان ولا عكس وان خالف
الاصطلاح من حيث ان الكلية الموجبة لا تنعكس كنفسها وتعبير ابن الحاجب انما
يوافق اللغة فقط قال المحلي والاول الاكثر والمراد المعنى الجامع من تعبير
ابن الحاجب وغيره هذا واعترض عليه العلامة وغيره بان العكس يكون باعتبارين
بمعنى عكس العلة انما يكون بالطرد هنا وبمعنى عكس القضية اللازم لها وبالاعتبار
الاول فسره ابن الحاجب وهو اولى لان العلة عندهم بمعنى المعرف وهو من
قبيل المفردات بخلاف القضية ولان الوصف يلازمه للعلة لا للقضية اه ولا
يقال الحد ... القضية وقد عكست وقد علمت ما فيه مثلا انه يلزم من الاطراد
المنع ومن الانعكاس الجمع والزاخة يفسرونه بما يجوز كما قال ابو العباس بن
زكري رحمه الله شرط الجميع العكس والاطراد الجمع والمنع هو المراد
هذا الذي فسر للجمهور والعكس في ذا الامر المعكور
ولا يخفى ما في كلامه من اللف والنشر المرتب عليه واشار بقوله والعكس في ذا الا
من المعكور الى طريقة القرافي حيث فسر الاطراد بالجمع والانعكاس بالمنع
والمناسبة لكنه على اصطلاحه ايضا لا تكافئ على المشهور الاكثر ولا مشاحة
في الاصطلاح **تنبيه** اعترض غير واحد كولي الدين العراقي وتبعه بعض
الشراح تعبيرهم بالمطرد بقول سيبويه يقولون طرد ثم منه ولا
يقولون فاطرد ولا فاطرد وبقول الصحاح ان اطرد لغة رديئة وهو
اعتراض غير صحيح اذ الذي قال فيه سيبويه ما ذكر هو المطرد بمعنى الذهاب
وليس ما هنا منه بل المطرد هنا ماخوذ من قولهم اطرد الماء بمعنى انظر جريه
واطرد الشيء تتابع كان التعريف الذي لا يخرج وكذا القاعدة التي لا تخرج شيئا
بالعبير التي لا ينخرم جريها فاستعير لما المراد ثم شاع حتى صار حقيقة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)